

الخميس ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

يوميًا تطالعنا المعلومات عن العديد من حوادث الطرق، التي تحصد ضحاياها بالعشرات من أبناء الوطن، ويصاب فيها الكثيرون من الناس، سواء من ركاب السيارات أو المشاة. ما يعصر قلوب ذوى الضحايا وغيرهم من المتابعين لتلك الحوادث أن بعض ضحاياها هم ممن يخرجون من بيوتهم بحثًا عن الرزق ولقمة العيش أو أداء مهمة أو واجب، أو أن بعضهم الآخر قصد مكانًا أو آخر بحثًا عن الراحة والاستجمام بعد عناء عمل أو دراسة استغرقت شهرًا.

في السنوات القليلة الماضية زادت كفاءة الطرق بشكل كبير، فأصبح عدد الطرق المرصوفة وفق النشرة السنوية لنتائج حوادث السيارات والقطارات عن العام ٢٠٢٠ التي يصدرها **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء** ١٠١٥٠٠ كيلو متر، من جملة الطرق المرصوفة والترايبية على مستوى الجمهورية المقدرة بـ ١٤٩٩٠٠ كيلو متر. مع هذا التطور كان يفترض أن تقل عدد حوادث الطرق جراء تلك الزيادة، لكن ما حدث من تطور إيجابي في هذا الصدد، لا يترجم بشكل فعال عند النظر إلى إحصاءات الحوادث. فخلال عام ٢٠٢٠ كان عدد وفيات حوادث الطرق وفق ذات المصدر ٦١٦٤ حالة، مقابل ٦٧٢٢ حالة عام ٢٠١٩، أي بانخفاض مقدّر بـ ٨.٣% فقط. وكان عدد الإصابات ٥٦٧٨٩ حالة عام ٢٠٢٠ مقابل ٧٩٩٠٤ عام ٢٠١٩، أي بتراجع يقدر بـ ٢٨.٩%. وخلال عام ٢٠٢٠ كانت أكبر المحافظات التي تقع فيها الحوادث هي الدقهلية وأقلها في القاهرة.

على أن الغريب في إحصاءات حوادث السيارات أنه وفقًا لنفس المصدر، كان عدد قتلى الحوادث عام ٢٠١٨ مقدّرًا بـ ٣٠٨٧ قتيلًا في عدد ٨٤٨٠ حادثة، مقابل ٣٧٤٧ قتيلًا عام ٢٠١٧ في عدد ١١٠٩٨ حادثة. المؤكد أن سبب ارتفاع حوادث الطرق الذي حدث في العامين الأخيرين (رغم قلته عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩) إنما يرجع ضمن أمور كثيرة إلى الزيادة الكبيرة في عدد المركبات، ناهيك عن أن جودة الطرق قد أغرت على ما يبدو الكثيرين، فزادت رعونة قادة السيارات إلى حد كبير.

واحد من العلامات المميزة لحوادث السيارات يرتبط بكثافة المرور على الطرق. وهنا يتوجب الإشارة إلى ما ذكره المسعفون عبر سيارات الإسعاف التي توفرها الدولة، من أن أيام الأحد والخميس هي أكثر أيام الأسبوع في وقوع الحوادث. اليوم الأول يشكل عطلة لدى الكثيرين، واليوم الثاني تشكل ليلته يوم العطلة الرسمي.

وعلى الرغم من أن **الجهاز المركزي للتعبئة العامة الإحصاء** قد ذكر أنه خلال عام ٢٠٢٠ كانت حوادث الطرق في شهر يناير هي الأعلى وشهر يونيو هو الأدنى، إلا أن الجهاز لم يفسر سبب ذلك. ورغم أنه كان يظن أن السبب الرئيس في ذلك يرجع إلى الشبورة المائية والضباب الكثيف على الطرق في هذا الشهر الشتوي، إلا أن الجهاز نفسه عاد وقرر عام ٢٠١٧ أن العنصر البيئي في كم الحوادث نسبته ٢% من ١١٠٩٨ حادثة، مقابل العنصر البشري الذى شكل ٧٨.٩% من عدد تلك الحوادث.

وهكذا يتبين أن العنصر البشري ما زال هو الأهم قاطبة في حوادث الطرق. فتجاهل نظم الأمان كربط أحزمة، وتعمد السير بسيارات متهاكة أو قديمة، وإهمال خزانات الوقود وإهمال التغيير الدوري لإطارات السيارات، وانشغال قادة السيارات بغير الطريق خاصة استخدام الهواتف النقالة، كل تلك الأمور تعد أسباباً مباشرة لحوادث السيارات.

إذا أضيف للأسباب السابقة حماقة بعض قادة السيارات بالسير بسرعات كبيرة، والسير عكس الاتجاه، وقيادة من ليس هو أهل للقيادة سواء القيادة بدون ترخيص، أو باستخراج تراخيص بغير الطرق السوية، وحمولات السيارات النقل، وتعاطى بعض قادة السيارات خاصة النقل للمواد المخدرة، وخرق مواعيد السير للشاحنات الكبيرة، وتجاهل قواعد القيادة الآمنة في التخطي أو الانحراف للطرق الفرعية، أو عدم اتباع إشارات المرور سواء للمركبات أو المشاة.. إلخ كل ذلك يعد أسباباً بشرية ومباشرة للحوادث.

أبرز أساليب المواجهة لتلك الظاهرة التي تدمى القلوب وتعصر الأكباد على المدى القصير ترتبط بزيادة الرقابة على الطرق، لمواجهة كافة الخروقات السابقة. هنا من المهم أن يكون لوزارة الداخلية الدور الرئيس في التفكير الدائم لمواجهة المخالفين، خاصة وأن كثرة الرقابة الإلكترونية على الطرق، والتي زادت بالفعل في الآونة الأخيرة يبدو أنها لم تعد كافية، الأمر الذى يستدعى التعديل المستمر لقانون المرور لمواجهة المستجدات الكفيلة بالحد من حوادث الطرق.

على المدى الطويل والمتوسط تبقى وسائل التنشئة الاجتماعية كمناهج التعليم والإعلام وغيرها من وسائل، هي الكفيلة باحترام المواطن للقانون، ومن ثم الحد من حوادث الطرق.